

# جنايات القاهرة تمد أجل الحكم في هزلية "التخابر مع قطر"



السبت 23 أبريل 2016 01:04 م

قررت محكمة جنايات القاهرة المصرية، التابعة للانقلاب العسكري، اليوم السبت، مد أجل حكمها الهزلي على الرئيس الشرعي محمد مرسي، و10 آخرين، في القضية الهزلية المزعومة "التخابر مع دولة قطر"، إلى جلسة 7 مايو المقبل.

وفور وصول الرئيس محمد مرسي إلى قاعة المحكمة، ودخله قفص الإتهام هتف بقية المعتقلين مرددين هتافات "عيش حرية الجزر دي مصرية".

وكان أول إعلان عن هذه القضية في 30 مارس 2014، من جانب وزير الداخلية بحكومة الانقلاب آنذاك اللواء محمد إبراهيم، ومن ذلك الحين، بدأت التحقيقات بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا.

وفي 28 أغسطس 2014، أمر النائب العام السابق هشام بركات بحبس الرئيس مرسي 15 يومًا احتياطيًا على ذمة التحقيقات، لاتهامه بالتخابر مع قطر، وأحال النائب العام لمتهمين إلى المحاكمة الجنائية، في 6 سبتمبر 2014.

تم تليفق عدة تهم للرئيس وعدد من معاونيه إضافة إلى آخرين؛ حيث تم اتهامهم بـ"تسريب وإفشاء وثائق ومستندات"، صادرة عن أجهزة سيادية كانت بحوزة مؤسسة الرئاسة، تتعلق بالأمن القومي، والجيش.

وجاء في قرار الإحالة وفق المحاكمة الهزلية أن الرئيس محمد مرسي "استغل منصبه واختلس أسرار الأمن القومي المصري، بمساعدة مدير مكتبه أحمد عبد العاطي، وسكرتيه الخاص، أمين الصيرفي، وسلموها إلى المخابرات القطرية ومسؤولي قناة الجزيرة (الإخبارية) عن طريق 8 جواسيس، مقابل مليون دولار تنفيذًا لتعليمات التنظيم الدولي لجماعة الإخوان"، وفقًا لادعاءات نيابة الانقلاب المزورة.

وفي عام 2015 أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمًا بالإعدام على الرئيس محمد مرسي في قضية واجه فيها مع آخرين اتهامات بالهروب من السجون ومهاجمة أقسام شرطة أثناء الثورة على المخلوع حسني مبارك في يناير 2011.

وحُكم عليه كذلك بالسجن 25 عامًا في قضية هزلية اتهم فيها بـ"التجسس" لصالح إيران وحزب الله وحماس في العام 2015.

كما صدر حكم ثالث بحبسه 20 عامًا لاتهامه بالتورط في اشتباكات وقعت أمام قصر الرئاسة في الاتحادية في ديسمبر 2012 بين أنصاره ومعارضيه وأسفرت عن مقتل 10 أشخاص.